المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ورقـــة بحثيـــة

توافق هش:

قراءة في التقرير النهائي للجنة المعنية بالمصالحة التركية-الكردية

5-3-2026

إعـــداد

ماري ماهر

باحث أول بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أصدرت لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية، المعنية بإدارة المسار السياسي والقانوني لعملية المصالحة التركية-الكردية، تقريرها النهائي الذي سيُعتمد مرجعًا للإطار القانوني الحاكم للمرحلة المقبلة. وقد أقر التقرير خلال الاجتماع الحادي والعشرين للجنة بأغلبية 47 صوتًا من أصل 50؛ حيث امتنع ممثل حزب الشعب الجمهوري عن التصويت، فيما صوت ممثل حزب العمال التركي وممثل حزب العمل بالرفض. وكانت الأحزاب المكونة للجنة قد سبق أن قدمت تقارير منفصلة تضمنت تصوراتها ومقترحاتها القانونية الخاصة. وعليه، تقارن هذه الورقة بين تلك التقارير الحزبية بغرض استكشاف تباينات الرؤى ومناطق التقاطع بينها إزاء مستقبل العملية وأسسها القانونية، كما تتناول مضامين التقرير النهائي للجنة ودلالاته، وتستشرف الخطوات الإجرائية المحتملة في ضوء مخرجاته.

أولًا

قراءة في التقارير المنفصلة للأحزاب المشاركة بلجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية:

تُظهر تقارير الأحزاب المُكونة للجنة تباينًا في تكييفهم للقضية الكردية ونظرتهم لحقوق الأكراد، وبالتبعية اختلافًا في الخطوات الواجب اتخاذها لمعالجتها، وهو ما سيتم توضيحه على النحو التالي:

1. حزب الحركة القومية:

- **بنية ومضمون التقرير:** يتكون من 120 صفحة تنقسم إلى مقدمة و5 أقسام، وقد لوحظ أنه تضمن جزءًا سرديًا كبيرًا شمل سردًا للقومية التركية، ودراسة لحزب العمال الكردستاني، منذ تأسيسه عام 1978 وحتى تطوره، بدءًا من هيكله التنظيمي ومصادر تحفيزه وصولًا إلى إطاره الأيديولوجي وتحول أساليب عمله، علاوة على تناول كيفية بدء عملية السلام بين عامي 2013 و2015 وتطورها، والتحضيرات القانونية، ولجنة التحقيق البرلمانية، وجهود الخبراء، واستعراض أهم مراحل العملية الأخيرة منذ الأول من أكتوبر 2024. كما تضمن التقرير باستفاضة بعض تجارب حل النزاعات الدولية، مشيرًا إلى أن هذه العمليات معقدة وتعتمد على ديناميات خاصة بكل دولة، بما في ذلك محادثات السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية في كولومبيا، وتحول منظمة إيتا من الأنشطة الثقافية والاقتصادية إلى العنف في إسبانيا، ونزع سلاح المقاتلين الماويين في نيبال بدعم من الإصلاحات، وظهور الجيش الجمهوري الأيرلندي في أيرلندا نتيجة لتصاعد النزعة القومية استجابة للضغوط البريطانية، وناقش مفهوم السلام السلبي والسلام الإيجابي.

كذلك، تضمن التقرير تقييمات سياسية شاملة، وبحث الآثار المتعددة الأوجه للإرهاب تحت ثلاثة محاور: الاقتصادية، والديموغرافية والاجتماعية، والنفسية والاجتماعية؛ حيث أشار التقرير إلى أن انخفاض الاستثمارات الإقليمية، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع الإنتاج الزراعي، أدى إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل وتزايد الهجرة في منطقتي شرق وجنوب شرق الأناضول. وأكد التقرير أن الهجرة المكثفة إلى المراكز الحضرية تؤدي إلى نمو سكاني غير منضبط وتكوين مستوطنات عشوائية؛ مما يضع ضغطًا كبيرًا على أنظمة الصحة والتعليم ويتسبب في مشاكل تتعلق بالتكيف الثقافي، كما لاحظ أن الهجمات الإرهابية تخلق جوًا مستمرًا من انعدام الأمن والخوف في المجتمع؛ مما يزيد من الاستقطاب الاجتماعي، معتبرًا الدعم المجتمعي لأسر الشهداء والمحاربين القدامى والضحايا عاملًا يعزز الوحدة الوطنية.

وناقش التقرير الأبعاد الإقليمية والعالمية، والهيكل الأمني في الشرق الأوسط، والتطورات في سوريا والعراق، والتطورات في إسرائيل وإيران، وشرق المتوسط وأمن الطاقة، ووصف الدعم الدولي لوحدات حماية الشعب في سوريا بأنه أكبر تهديد لتركيا، ورأى أن إسرائيل تسعى إلى إنشاء دويلة كردية لترسيخ هيمنتها في الشرق الأوسط.

- **مقاربة الحزب للقضية الكردية:** يُقدم تقرير الحزب المشكلة التي تواجه تركيا بوصفها قضية إرهاب انفصالي، وليس قضية أقلية ذات مظالم عرقية تاريخية؛ حيث يرفض استخدام مصطلح «المشكلة الكردية» ويستبدله بتعبيرات مثل «الإرهاب الانفصالي» و«الوحدة الوطنية» و«البقاء» و«سلامة الدولة غير القابلة للتجزئة». وعليه، اقترح ترتيبًا من ثلاث مراحل لحل حزب العمال الكردستاني وإعادة دمج أعضائه في المجتمع، يتضمن التسليم الكامل للأسلحة، وتسليم أعضاء المنظمة إلى السلطات القضائية وفقًا للإجراءات الرسمية، وعملية إعادة التأهيل. ومع ذلك، لم يوضح أي المؤسسات ستتولى المرحلة الثالثة من إعادة التأهيل، وما هو الوضع القانوني الذي ستخضع له.
- **الخطوات المقترحة:** قدم تقرير الحزب عبارات فضفاضة من قبيل تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وضمان سيادة القانون، ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دون تقديم مقترحات ملموسة، فلم يقدم التقرير إطارًا واضحًا لكيفية تطبيق الحق في الأمل، واكتفى بالقول إن الحق في الأمل لا يُمكن تطبيقه ضمن الإطار القانوني الحالي. كما أعاد التأكيد على أحكام واردة بالتشريع التركي القائم مثل أحكام التوبة في قانون العقوبات (المادة 221)، بحيث يُحاكم أولئك الذين يتركون حزب العمال الكردستاني طواعية ويُطلق سراحهم بموجب المادة 2/221 من قانون العقوبات، بينما سيستفيد أولئك الذين يتم القبض عليهم من المادة 3/221.

غير أنه اقترح آلية سمّاها «تعليق الإجراءات» يتم بموجبها تأجيل بدء الملاحقة القضائية للأشخاص المشتبه بهم لمدة خمس سنوات يخضعون خلالها للمراقبة، وتأجيل النطق بالحكم بالنسبة للأشخاص المتهمين بالانتماء لحزب العمال ويخضعون حاليًا للمحاكمة؛ نظرًا لكون استمرار التحقيقات سيكون غير متوافق مع روح العملية الجارية، على أن يقتصر قرار تعليق المحاكمة على فترة زمنية محددة تبعًا لطبيعة الفعل المعني، مع تحديد الإشراف والالتزامات المفروضة على المتهم خلال هذه الفترة، وإذا لم يرتكب المخالفة مرة أخرى، فيمكن النظر في قرار تركه أو تخفيف عقوبته، مع التذكير بأن الأحكام التي تصب في مصلحة المدعى عليه ستطبق في الحالات التي لم يتم فيها إصدار الحكم النهائي بعد، وأن أي قانون محتمل يمنح تخفيضات في الأحكام سيطبق على جميع القضايا المعلقة.

ورفض تقرير الحزب الاعتراف الدستوري بالأكراد معتبرًا أن عدم وجود تعريف صريح للأكراد في الدستور لا يعني إنكار وجودهم، كما برر عدم السماح بالتدريس باللغة الكردية بأن التعليم باللغة الأم لا يُسمح به إلا في الدول الاتحادية، وأن اللغة الرسمية هي ظاهرة من ظواهر المجال العام، بينما اللغة الأم هي ظاهرة من ظواهر المجال الثقافي، فيما يحق للأكراد تعلم لغتهم الأم مستشهدًا بالقناة الكردية الحكومية، وخدمات الترجمة الفورية في المؤسسات العامة، والمقررات الاختيارية، وبرامج البكالوريوس باللغة الكردية، كدليل على حق كل فرد في تعلم لغته الأم.

- **تقييم تقرير حزب الحركة القومية:** اتسم التقرير بقدر كبير من العمومية والضعف بشكل غير متسق مع موقع الحزب بوصفه قائد مسار «تركيا خالية من الإرهاب»، كما عكس تراجعًا عن النبرة الحاسمة التي تبناها رئيسه دولت بهتشلي منذ أكتوبر 2024؛ فلم يتضمن التقرير معالجة لجذور المسألة الكردية

أو اعترافًا صريحًا بوجودها كإشكالية في المجتمع التركي، بل اقتصر على التعاطي مع مظاهرها الراهنة باعتبارها تحديات أمنية وإجرائية، وانعكس ذلك في غياب أي طرح لإصلاحات ديمقراطية أو دستورية شاملة، أو إشارات واضحة إلى توسيع الحقوق الثقافية للأكراد، أو تبني مقاربات للعدالة الانتقالية. كما تجاهل التقرير جملة من المطالب الجوهرية للأكراد، مثل منح عبد الله أوجلان «الحق في الأمل»، والإفراج عن السياسيين الأكراد المعتقلين، ومستقبل رؤساء البلديات المنتمين إلى حزب المساواة الشعبية والديمقراطية. كذلك، لم يقدم الحزب مقترحات قانونية جديدة، مكتفيًا بالإشارة إلى إمكانات تفعيل الأطر القانونية القائمة. وبناءً عليه، يُستبعد في حال إجراء تعديل دستوري أن يتجه الحزب إلى تبني صيغة توسع من نطاق الحقوق الثقافية للأكراد بالشكل الذي تطمح إليه الأطراف الكردية.

2. حزب العدالة والتنمية:

- **بنية ومضمون التقرير:** يتألف التقرير من 60 صفحة موزعة على ستة محاور رئيسية، وقد غلب عليه طابع دعائي يركز على إبراز سياسات حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الكردية بوصفها مسارًا إصلاحيًا، وقد لوحظ هذا بشكل واضح في الكلمات الأكثر استخدامًا في التقرير، فعلى سبيل المثال، وردت كلمة «أكثر» 44 مرة في عبارات مثل «أكثر ديمقراطية»، و«أكثر تقدمًا»، و«معززة بشكل أكبر»، و«أكثر ازدهارًا»، بما يُوحي بأن حزب العدالة والتنمية قد أنجز كل شيء على أكمل وجه، وسينجز ما هو أفضل.

وفي هذا السياق، استعرض التقرير مبادرات السلام التي أُطلقت في أعوام 2005 و2009 و2013، محملًا حزب العمال الكردستاني مسئولية تعثرها نتيجة العودة إلى العمل المسلح. واعتبر أن إنهاء حزب العدالة والتنمية فور وصوله السلطة حالة الطوارئ المفروضة منذ عام 1987 شكل نقطة تحول أولى في إنهاء ما وصفه بـ «نظام الفترة الاستثنائية» في المناطق ذات الأغلبية الكردية. كما قدم التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات، وقانون الصحافة، وقانون الاجتماعات والمظاهرات -التي اقترحت أحزاب المعارضة إلغاءها ووُجهت إليها انتقادات لتقييدها حرية التعبير والصحافة- بوصفها خطوات إصلاحية عززت الإطار الديمقراطي. وأشار كذلك إلى تعزيز موقع الحكومات المحلية من حيث الصلاحيات والموارد في إطار مبدأ اللامركزية الإدارية. كما استعرض التقرير عددًا من السياسات التي اعتبرها داعمة لحقوق الأكراد، من بينها إنشاء آلية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان داخل قوات الدرك، وإلغاء محاكم أمن الدولة، وإطلاق قنوات ناطقة بالكردية والعربية عبر مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية، فضلًا عن إدراج مقررات اختيارية باللغة الكردية، والسماح بفتح مدارس خاصة.

وتضمن التقرير بُعدًا إقليميًا؛ حيث يرى حزب العدالة والتنمية أن القضية الكردية ليست محلية وإنما لها امتدادات إقليمية في سوريا والعراق وإيران. وفي هذا الإطار، تناول التقرير توازنات القوى الإقليمية، ومفهوم «منطقة خالية من الإرهاب»، وذكر أنه «في المسرحين السوري والعراقي، لن يُسمح لأي منظمة إرهابية تهدد أمن تركيا بالبقاء أو التوسع، وقال إن الظروف الجديدة التي نشأت في سوريا منذ 8 ديسمبر 2024 تمثل مكسبًا وفرصة هائلة لسوريا ككل، بشرائحها العرقية والطائفية والدينية. وبينما لم يُشير

التقرير صراحةً إلى وحدات حماية الشعب أو قوات سوريا الديمقراطية، فإنه ذكر أن جميع عناصر حزب العمال الكردستاني في المنطقة وفي سوريا هي مكونات وامتدادات للمنظمة، وطالب قسد بالالتزام باتفاقية 10 مارس 2025 بشأن الاندماج التي وقعتها مع الحكومة السورية.

كما قدم التقرير عرضًا لعمل لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية، لافتًا إلى أنها استمعت إلى 134 فردًا ومؤسسة في 19 اجتماعًا، وتوفر المعلومات التي قدمتها وحدات الأمن وأجهزة الاستخبارات والمؤسسات الدفاعية إلى اللجنة إطارًا متعدد الأوجه بشأن ديناميكيات التفكك التنظيمي، والتغيرات في التصورات الأمنية في المناطق، واتجاهات التطبيع في المجتمع، والوضع الراهن للمخاطر الأمنية العامة؛ مما أسهم في فهم أفضل للصورة العامة على أرض الواقع، واحتياجات وأولويات عملية الانتقال، وساعد في خلق أرضية مشتركة في تقييمات اللجنة. وأشار التقرير أيضًا إلى ضرورة دراسة نماذج دولية لحل النزاعات ومقارنتها باحتياجات تركيا، لكن في نهاية المطاف، ستُبنى العملية وفقًا لظروف تركيا الخاصة. مع ذلك، لم يتضمن التقرير للتجارب العالمية.

- **مقاربة الحزب للقضية الكردية:** أقر الحزب بوجود المشكلة الكردية وصنفها باعتبارها قضية «حقوق ديمقراطية» تعطلت بسبب الوصاية العسكرية والإرهاب؛ حيث أورد التقرير نصًا العبارة التالية: «لقد تم فصل القضية الكردية بوضوح عن سياق الإرهاب، وصُنفت كمسألة ديمقراطية يجب معالجتها بأبعادها السياسية والقانونية والثقافية، ويشكل هذا النهج الخلفية التاريخية لرؤية «تركيا بلا إرهاب» والعهد الجديد الذي بدأ مع حل المنظمة ذاتيًا». ومع ذلك، فإنه تناول معالجتها من منظور «إنهاء الإرهاب» لا «السلام»، فقد وردت كلمة «إرهاب» 177 مرة في التقرير، منها 21 مرة ظهرت ضمن عبارة «تركيا بلا إرهاب»، فيما استخدمت كلمة «سلام» بمعناها الحرفي ست مرات فقط، أما كلمتا «ديمقراطية» و»ديمقراطي» فقد ظهرتا 114 مرة.
- **الخطوات المقترحة:** قدم الحزب إصلاحات قانونية مقترحة، تشمل سن قانون منفصل ومؤقت يهدف إلى إنشاء إطار عمل منتظم وقابل للتنبؤ والتحكم، يُمكّن من إعادة دمج الأفراد الذين يرفضون السلاح والعنف في المجتمع، وينص القانون المقترح على وجوب أن تقرر الدولة تفكيك حزب العمال الكردستاني بالكامل وينظم آليات الرصد والتحقق، ولوائح المراقبة والتنفيذ، ونطاق ومدة سريان القانون، وواجبات وصلاحيات السلطات الإدارية، وعمليات المراقبة، والأحكام الاستثنائية، ويقتصر تطبيق القانون على المنظمات الإرهابية التي تم تحديد وجودها والتحقق من انتهائه. وذكر التقرير أنه من الممكن مراجعة جميع اللوائح ذات الصلة، بما في ذلك قانون مكافحة الإرهاب، وقانون العقوبات، وقانون الإعدام، بما يتناسب مع متطلبات مرحلة ما بعد الإرهاب، على أن تكون التغييرات في التشريعات الأساسية بمثابة استثناءات مدروسة ومؤقتة وتستند كليًا إلى المنطق القانوني للقانون المنفصل، محذرًا من أن إضافة أحكام إلى القوانين تتعلق بمنظمة إرهابية محددة ستنطوي على مخاطر قانونية جسيمة عمليًا.

واقترح التقرير أن تُطبق الآليات القانونية في إطار مبادئ «التناسب والاعتدال» في عمليات التحقيق والملاحقة القضائية والتنفيذ، مع مراعاة منصب الفرد داخل المنظمة، وأفعاله المحددة، والأثر الاجتماعي

لتلك الأفعال، على أن تلغى الفرص المتاحة لهؤلاء الأفراد إذا ارتكبوا جرائم أخرى خلال الفترة المحددة. كما أشار التقرير إلى ضرورة صياغة دستور جديد انطلاقًا من أن عملية الحل ليست مجرد إجراءات أمنية، بل هي عملية تأسيس اجتماعي جديدة، لذا، فإن الدستور الجديد يمثل العقد الاجتماعي الذي سيضمن للأكراد وكافة المكونات عدم العودة للسياسات التي كانت سائدة في الماضي، واقترح التقرير أن الدستور الجديد يجب أن يعيد تعريف «المواطنة» لتكون مواطنة دستورية لا تقوم على العرق أو القومية التركية الصرفة، بل على الانتماء للدولة والقانون، مع السماح بتوسيع الحقوق الثقافية واللغوية.

ويُقدم التقرير منظورًا تنمويًا لمعالجة القضية الكردية تقوم على ضخ استثمارات في السدود والبنية التحتية للمناطق الكردية، وبناء مطارات في ولايات مثل ديار بكر وهكاري وشرناق؛ حيث إن ربط هذه المدن بالمركز وبالعالم عبر المطارات الحديثة يكسر عزلتها التاريخية ويجعل مواطنيها يشعرون بأنهم جزء من نهضة الدولة؛ مما يقلل من جاذبية الخطاب الراديكالي. كما يركز التقرير على بناء مستشفيات المدن الكبرى في المناطق الكردية، ويربط بين حصول المواطن على خدمة صحية تضاهي الموجودة في إسطنبول وبين تعزيز شعوره بالانتماء للدولة.

- **تقييم تقرير حزب العدالة والتنمية:** يتسق التقرير مع كون حزب العدالة والتنمية هو الحزب الحاكم؛ إذ يُمكن القول إنه يُقدم رؤية دولاتية للحل، تجعل الحكومة مركزية في كافة مراحل العملية فهي التي تطلقها وتديرها وتحدد أهدافها وغايتها النهائية وتُشرف عليها وتتولى تنفيذ مخرجاتها. ويلاحظ أن التقرير يستخدم لفظ «الأخوة» بما يتسق مع خلفيته الإسلامية كبديل للرابطة العرقية القومية، وهو توجه يهدف لامتصاص غضب القوميين الأتراك وفي الوقت نفسه مخاطبة المتدينين الأكراد، كما أن تأطيره للمشكلة الكردية يتسق مع خلافه الأيديولوجي مع أيديولوجية الدولة التركية الحديثة؛ حيث يضع اللوم على الكمالية العلمانية ويصورها كجلاد، بينما يقدم نفسه كمنقذ للأتراك والأكراد ويُبرئ النظام الحالي من أي مسئولية تاريخية. وكحزب يمين وسط يؤمن بالسوق الحر، يركز التقرير على أن الاستثمارات وبناء المطارات والمستشفيات سيسهم في حل القضية الكردية؛ حيث يضعف الرفاه الاقتصادي النزعات الانفصالية.

غير أن التقرير يركز بشكل أساسي على إدارة الوضع الراهن وليس حل الجذور الهوياتية للمشكلة الكردية، أو ما يُمكن تسميته «العدالة التصحيحية» وليس «العدالة المحاسبية»، بحيث يهدف إلى تحسين الوضع الحالي، دون اتباع آليات للعدالة الانتقالية تقوم على المواجهة مع الماضي من خلال فتح ملفات الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها مؤسسات الدولة في الماضي، أو تقديم اعتذار عنها، أو تبني ترتيبات لجبر الضرر وإحياء الذاكرة والتمتع بحق الحداد. كما لم يتطرق التقرير إلى عبد الله أوجلان أو منحه حق الأمل مطلقًا.

3. حزب المساواة الشعبية والديمقراطية:

- **بنية ومضمون التقرير:** يتألف التقرير من 99 صفحة ويتكون من ستة فصول وخاتمة، وذلك بعد أجزاء المقدمة والهدف والمنهجية والتمهيد. ويتناول التقرير الأصول التاريخية للقضية الكردية، ويرى أن البرلمان الأول ودستور عام 1921 يعتبران مؤسستين واتفاقيات تاريخية تحمل آثارًا وتعترف بالتعددية

المتبقية في جغرافية تلك الفترة، بينما مع توقيع معاهدة لوزان فقدت التوجهات الديمقراطية أرضها بسبب تدخلات الدولة القومية. كما يتطرق إلى الفترة الممتدة من الإمبراطورية العثمانية إلى تأسيس الجمهورية، وتأثير انقلاب 12 سبتمبر 1980 وسجن ديار بكر رقم 5 على الحركة السياسية الكردية، وإغلاق الأحزاب الكردية، ومحاولات وقف إطلاق النار السابقة، مع إشارة موجزة فقط إلى عملية السلام التي جرت بين عامي 2013 و2015 باعتبارها انتهت لأسباب متعددة، والتطرق للعملية الحالية التي بدأت في 1 أكتوبر 2024، مع اعتبار 27 فبراير 2025، وهو تاريخ دعوة أوجلان لنزع السلاح، بدايةً لهذه الحقبة الجديدة.

وأعطى التقرير مساحة واسعة لدور عبد الله أوجلان الذي ذكره مئة مرة في القضية الكردية، معتبرًا أنه لا يقف في خانة الفاعلين، بل إنه أحد المحاورين التاريخيين والسياسيين في هذه العملية، داعيًا إلى تعزيز دوره كمحاور رئيسي في هذه العملية، وأكد التقرير أن الاجتماع الذي عُقد بين أعضاء اللجنة وأوجلان في 24 نوفمبر 2025 عزز الأساس القانوني والشرعي للجنة من خلال زيادة قوة الإرادة لحل القضية الكردية، ووضح مجددًا دور المحاور في الحل.

- **مقاربة الحزب للقضية الكردية:** يرفض الحزب رؤية القضية الكردية كمشكلة إرهاب أو مشكلة اقتصادية في شرق البلاد، وإنما أزمة تأسيس للدولة التركية، ومن ثم يُطالب بإعادة صياغة القومية التركية لتكون متعددة الهويات.
- **الخطوات المقترحة:** مزجت المقترحات التي قدمها الحزب بين خطوات من شأنها تحقيق العدالة الانتقالية للأكراد وأخرى تتعلق بالوضع الديمقراطي عمومًا. وبخصوص العدالة الانتقالية، أكد التقرير على ضرورة إنشاء «لجنة الحقيقة والعدالة» في البرلمان لضمان مواجهة حقيقية مع الماضي، على أن تكون هناك لجنتان أخريان تختصان بالشباب والأطفال، الأولى: تُسمى «لجنة الشباب والحقيقة والسلام» ويُمثل فيها كافة الأحزاب السياسية، والثانية: تُسمى «لجنة الحقيقة بشأن النزاعات والأطفال» وتتولى مهمة توثيق انتهاكات حق الأطفال في الحياة، والتهجير القسري، وسياسات الإدماج، وعمالة الأطفال، وممارسات الإفقار على مدى الخمسين عامًا الماضية، وتقديم نتائجها إلى البرلمان.

وفي إطار الحديث عن دور الشباب والأطفال في العملية، أكد التقرير ضرورة ضمان حرية التعبير للشباب وحقهم في الاحتجاج السلمي وحمايتهم من خطاب الكراهية، كما دعا إلى جعل «مبادئ العدالة التي تصب في مصلحة الأطفال الفضلى» إلزامية، وإنهاء ملاحقة الأطفال قضائيًا بتهمة «الجرائم التنظيمية» بسبب أفعال مثل ترديد الشعارات أو إلقاء الحجارة، وإعطاء الأولوية لآليات العدالة التصالحية والحوار الاجتماعي في هذه المجالات.

وفيما يتعلق بآليات العدالة الانتقالية الأخرى التي قدمها التقرير فإنها تشمل: تحديد مواقع المقابر الجماعية التي تم تحديدها بموجب «حق الحداد» (هو حق إنساني وقانوني يكفل لعائلات الضحايا والمفقودين معرفة مصير ذويهم واستلام رفاتهم لدفنهم بكرامة وفقًا لمعتقداتهم، ويُعد هذا الحق ركيزة أساسية في العدالة الانتقالية؛ حيث يمنع استمرار التعذيب النفسي للأهالي)، وتحديد هوية المدفونين في

مقابر مجهولة، والبحث عن المختفين قسرًا، والتحقيق في جرائم القتل التي لم تُحل، وإنشاء مواقع تذكارية مثل سجن ديار بكر العسكري رقم 5 (تحويله إلى متحف للعار)، ونقل المراكز الدينية الخاصة بالعلويين والإيزيديين والسريان والكلدان إلى مجتمعاتهم والحفاظ عليها، والكشف عن أماكن دفن القادة الدينيين الأكراد مثل الشيخ سعيد وأصحابه، وسيت رضا وأصحابه، وسعيد نورسي.

علاوة على إدراج تعليم السلام في المناهج الدراسية لتعزيز ثقافة سلام دائمة وتشجيع القبول الاجتماعي، واتخاذ خطوات لمكافحة الإفلات من العقاب، وإلغاء نظام حراس القرى، وإعادة فتح القرى التي تم إخلاؤها ودفع تعويضات للنازحين، ووقف تسيير الدوريات المدرعة في المحافظات ذات الكثافة السكانية الكردية العالية، وتنفيذ خطة عمل عاجلة لإزالة الألغام الأرضية، وإنهاء ممارسة الإعدام حرقًا، وسحب وحدات العمليات الخاصة المخصصة لفترات النزاع من المنطقة، والتخلي عن إنشاء مراكز شرطة جديدة. كما اعتبر التقرير أن النهج القانوني تجاه أوجلان يعكس أيضًا النهج القانوني تجاه الشعب الكردي، وعليه طالب بمنحه الحق في الأمل، والسماح له بمقابلة أي وفود أو أفراد أو أعضاء من الصحافة يرغب في مقابلتهم، وإلى حين تحقق مبدأ الأمل، منحه القدرة على العمل والتواصل بحرية.

وقدم التقرير جملة من الإصلاحات الدستورية والقانونية المقترحة، تتضمن وضعًا دستوريًا جديدًا ديمقراطيًا وتعدديًا باعتباره هو الحل النهائي للقضية الكردية، يعترف بكل من ينتمي للجمهورية التركية بالجنسية كمواطن تركي، ويمنح الأكراد الحق في استخدام لغتهم الأم. وفي هذا الشأن، طالب التقرير بإزالة العقبات القانونية أمام التعليم باللغة الأم، وتطوير نماذج التعليم باللغة الأم والتعليم متعدد اللغات، وتعديل قانون التعليم الأساسي الوطني، وقانون التعليم والتدريب الابتدائي، وقانون تعليم اللغات الأجنبية، وقانون المؤسسات التعليمية الخاصة، وقانون التعليم العالي، للاعتراف بالحق في التعليم باللغة الأم، ولإتاحة استخدام اللغة الكردية وغيرها من اللغات كلغات تدريس.

كما طالب بإدخال إصلاحات ليبرالية على قانون العقوبات تتضمن إلغاء أو مراجعة بعض المواد مثل «التحريض على الكراهية والعداء أو الإذلال ضد الجمهور»، و«نشر معلومات مضللة للجمهور»، و«إهانة الرئيس»، و«إهانة رموز سيادة الدولة»، و«تثبيط الجمهور عن أداء الخدمة العسكرية»، وتعديل قانون الإجراءات الجنائية، وقانون تنفيذ الأحكام، وقانون العقوبات وبالأخص المواد التي تُقيِّد حرية التعبير والتجمع والتظاهر، وإنهاء تعريف العضوية غير المباشرة في المنظمات، وإلغاء قانون مكافحة الإرهاب كونه يخلق بيئات للعقاب المتكرر والتعسفي.

كذلك، اقترح التقرير تغييرات بنيوية على القوانين التي تحكم الأحزاب السياسية، وتشريعات الانتخابات، وحرية تكوين الجمعيات، تقوم في جوهرها على تغيير فلسفة القانون وليس مجرد تحسينه، انطلاقًا من أن تضييق الخناق على العمل السياسي والمدني القانوني هو الذي يدفع الناس نحو خيارات غير ديمقراطية. ومن التعديلات المقترحة على قانون الأحزاب: جعل إغلاق الأحزاب السياسية أمرًا مستحيلًا أو مقيدًا بشروط صارمة لإنهاء ظاهرة حظر الأحزاب الكردية المتكررة، وإلغاء صلاحية وزارة الداخلية أو الادعاء

العام في التدخل في الشئون الداخلية للأحزاب مثل اختيار القادة أو صياغة البرامج، وتغيير المواد التي تمنع استخدام اللغة الكردية في الحملات الانتخابية أو الاجتماعات الحزبية، وتقنين نظام «الرئاسة المشتركة» (رجل وامرأة) ليكون نظامًا رسميًا معترفًا به في كافة مستويات الإدارة الحزبية.

أما فيما يتصل بقانون الانتخابات فتتضمن التعديلات المقترحة إلغاء العتبة الانتخابية بنسبة 10% لضمان وصول كافة التيارات السياسية للبرلمان دون إقصاء، واقتراح نظام انتخابي يسمح بتمثيل التنوع الثقافي والجغرافي بشكل أدق، وإلغاء نظام الوصي لمنع الحكومة من عزل رؤساء البلديات المنتخبين وتعيين موظفين بدلًا منهم. وفيما يتعلق بحرية تكوني الجمعيات والعمل المدني، يرى التقرير أن المجتمع المدني في المناطق الكردية يتعرض لإبادة سياسية، ويقترح إلغاء القيود الأمنية التي تسمح للدولة بإغلاق الجمعيات الثقافية أو الحقوقية بمجرد الاشتباه أو بقرارات إدارية، واستقلال المنظمات المهنية من خلال منع تدخل الدولة في شئون نقابات المحامين والمنظمات الطبية والاتحادات العمالية، والسماح للجمعيات المدنية بالتعاون مع منظمات دولية أو إقليمية دون اتهامها بالعمالة أو تهديد الأمن القومي.

كما اقترح التقرير سن قانون جديد لإدارة الفترة الانتقالية تحت مسمى «قانون الاندماج الديمقراطي»، يهدف إلى توفير إطار قانوني ينظم وضع أعضاء المنظمات التي حلت نفسها وألقت سلاحها، ويتضمن مراجعة للتشريعات الجنائية، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لدمج أعضاء المنظمات التي ألقت أسلحتها في المجال العام، بما في ذلك ضمان حصولهم على خدمات الرعاية الصحية عند الطلب، وتيسير مشاركتهم في العمل، وضمان حقوقهم في الضمان الاجتماعي، ورفع القيود المفروضة على حرية تنقلهم وتعبيرهم، ومنع الكشف عن هوياتهم، وحمايتهم من الاستهداف داخل المجتمع. كما يشمل نطاق القانون الحماية القانونية للإعلاميين، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات السياسية والدبلوماسية المشاركة في عملية السلام، وحماية أنشطة جميع الأفراد والمؤسسات المساهمة في العملية لمنع تعرضهم للعقاب لاحقًا.

وقدم التقرير أيضًا مقترحات بشأن الترتيبات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لضمان تمتع جميع المواطنين بمتطلبات المواطنة المتساوية، بما في ذلك ضمان حرية التعبير، وإلغاء جميع اللوائح التي تنتهك الحقوق والحريات الأساسية، ومراجعة أداء الإدارة العامة والجهاز الأمني بما يتوافق مع متطلبات عملية السلام، ودخول الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية حيز التنفيذ، وإطلاق سراح جميع السجناء الذين يحاكمون ويحتجزون لأسباب سياسية، ولا سيما صلاح الدين دميرتاش، وفيجن يوكسيكداغ، وجان أتالاي، وعثمان كافالا، وإجراء تحقيق في فقدان الحقوق الناجم عن مراسيم حالة الطوارئ التي أعقبت محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 يوليو 2016، وإعادة أكاديمي السلام إلى مناصبهم بكامل حقوقهم وتعويضهم عن جميع الأضرار التي لحقت بهم (هم مجموعة من الباحثين والأكاديميين الأتراك وقعوا في يناير 2016 على بيان بعنوان «لن نكون طرفًا في هذه الجريمة» احتجاجًا على العمليات العسكرية في جنوب شرق تركيا وطالبوا الدولة بوقف العنف والعودة إلى طاولة المفاوضات مع الأكراد، وقد تعرضوا لحملات قمع واسعة شملت الفصل من العمل، والمنع من السفر، والملاحقات القضائية بتهمة الدعاية للإرهاب). علاوة على إنهاء ممارسة تعيين الأمناء وإعادة رؤساء البلديات الذين استُبدلوا

بالأمناء إلى مناصبهم باعتبارها خطوة ضرورية وعاجلة لاستعادة الثقة في عملية السلام والديمقراطية، ووضع برنامج للمساواة بين الجنسين، وإعادة التوقيع على اتفاقية إسطنبول الخاصة بمنع العنف ضد المرأة، والتنفيذ الفعال لقانون حماية الأسرة ومنع العنف ضد المرأة.

إضافة إلى فتح المعابر الحدودية في شمال شرق سوريا، والمساهمة في التطبيع الإقليمي، وإعطاء الأولوية للاستثمارات العامة لصالح العمال والفقراء والنماذج الاقتصادية القائمة على التعاون والتضامن، ووضع اللوائح اللازمة للسماح باستخدام اللغة الأم في مجالات الصحة والعدالة والخدمات العامة والإعلام والثقافة والإذاعة، وتوفير الخدمات باللغة الكردية للبلديات. تضمنت المقترحات كخطوات قصيرة الأجل في مجال اللغة والثقافة منها: تسجيل التعبيرات الكردية في سجلات البرلمان تحت مسمى «الكردية» بدلًا من «لغة غير معروفة»، وتوفير إعلانات كردية في وسائل النقل في المناطق ذات الكثافة السكانية الكردية العالية، وإتاحة خيار اللغة الكردية على مواقع المؤسسات العامة، وإنشاء معهد للكردية، وتطوير التعاون الأكاديمي مع جامعات حكومة إقليم كردستان العراق. إلى جانب ضمان حرية المعتقد، وتلبية مطالب العلويين بالمواطنة المتساوية، وإلغاء التعليم الديني الإلزامي، والاعتراف بوضع أماكن عبادة العلويين كدور عبادة، واتخاذ تدابير إيجابية لضمان التمثيل العادل للعلويين في المناصب العامة رفيعة المستوى.

- **تقييم تقرير حزب المساواة الشعبية والديمقراطية:** يُعد تقرير الحزب هو الوثيقة الأكثر شمولية وعمقًا بين تقارير الأحزاب المنضوية تحت لواء اللجنة؛ إذ يطرح رؤية متكاملة لحل القضية الكردية تدمج بين التحول الديمقراطي وآليات العدالة الانتقالية والحقيقة والمصالحة، بأبعادها الحقوقية الكاملة دون الاكتفاء بالتوقف عند الإجراءات الشكلية. ويتسق التقرير مع الأيديولوجيا المركزية للحزب التي ترى في نموذج «الدولة القومية» عائقًا بنيويًا أمام السلام المستدام؛ مما دفعه للمطالبة بتغييرات دستورية وقانونية جذرية. وفي هذا الإطار، يبرز التقرير مفهوم «المواطنة الديمقراطية» كبديل للمواطنة العرقية؛ حيث يربط بين الاعتراف بالهوية الكردية وبين تعزيز الحريات العامة في عموم تركيا؛ مما يجعل من القضية الكردية رافعة للتحول الديمقراطي الشامل وليس مجرد قضية فئوية.

واتسم التقرير بالبراجماتية السياسية في تعاطيه مع ملف الدستور؛ إذ تحاشى طرح مشروع تعديل دستوري شامل في تلك المرحلة، لتجنب إخضاع القضية الكردية وعملية السلام وحقوق الأكراد إلى «مقايضة سياسية» مع النظام تقوم على منح الأكراد حقوقًا دستورية مقابل منح أردوغان ولاية رئاسية جديدة؛ مما قد يضع الحزب في دائرة الاتهام بالتواطؤ مع السلطة من قِبل أحزاب المعارضة أو قواعده الانتخابية. كما لوحظ أنه التقرير الوحيد الذي يربط القضية الكردية بحقوق المرأة وحماية البيئة وحقوق الأقليات مثل العلويين، وهو ما يعكس الهوية الأيديولوجية للحزب التي ترى أن تحرر الكرد لا ينفصل عن تحرر الفئات المهمشة الأخرى.

4. حزب الشعب الجمهوري:

- **بنية ومضمون التقرير:** يتألف من 53 صفحة ويتضمن مقدمة و13 فصلًا، وقد تضمن توضيحًا لأسباب مشاركته في لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية، وتقييمًا لمسار العملية والتحديات التي

واجهتها، لكنه لم يركز على معالجة القضية الكردية كقضية منفصلة وإنما ينطلق من فكرة أن حل القضية الكردية يكمن في بناء السلام الاجتماعي بفهم شامل، من خلال الإصلاحات الديمقراطية وإعادة بناء سيادة القانون، ومن ثم ركز على إجراءات من شأنها تحسين المناخ الديمقراطي؛ حيث وضع مجموعة من المقترحات الرامية إلى إرساء الديمقراطية، وإزالة العقبات التي تحول دون تحقيق الحقوق والحريات الأساسية، وضمان سيادة القانون واستقلال القضاء.

وقد أدرج مقترحاته تحت العناوين من قبيل: مقترحات تهدف إلى تنفيذ قرارات المحكمة الدستورية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؛ مقترحات تهدف إلى إنهاء الممارسات الإدارية والسياسية التي تعيق ممارسة الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور؛ مقترحات تهدف إلى تهيئة بيئة سياسية ديمقراطية؛ مقترحات تهدف إلى تعزيز الحكومات المحلية؛ مقترحات تهدف إلى منع تسييس القضاء وقمع المعارضة؛ مقترحات تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتطويرها؛ مقترحات تهدف إلى القضاء على الممارسات المعادية للديمقراطية والمنتهكة لحقوق الإنسان في النظام القضائي والجنائي.

وكان لافتًا إشارة التقرير غير مرة إلى تقرير أصدره الحزب بشأن المسألة الكردية عام 1989، ونُشر رسميًا في يوليو 1990، وكان من أوائل الوثائق الحزبية الصادرة عن حزب رئيسي في تركيا التي أقرت بوجود «مشكلة كردية» تتجاوز البعد الأمني، وتضمن مؤشرات اقتصادية واجتماعية لتلك الفترة، وعرض نتائج أساسية حول القضية الكردية، وتبنى مقاربة ركزت على الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للقضية، داعيًا إلى توسيع الديمقراطية، واحترام الحقوق الثقافية، ومعالجة اختلالات التنمية في المناطق ذات الأغلبية الكردية، ورفض اعتبار المساواة في حقوق المواطنة تنازلًا، وقد مثَّل حينها تحولًا نسبيًا في خطاب الحزب؛ إذ نقل النقاش من إطار أمني صرف إلى إطار إصلاحي سياسي أوسع.

ولم يغفل التقرير الإشارة إلى العمليات التي استهدفت البلديات التي يقودها حزب الشعب الجمهوري والتطورات التي أعقبت اعتقال مرشح الحزب للرئاسة ورئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو، مؤكدًا على أنه يجب وضع حد لمحاولات تشكيل السياسة من خلال المحاكم واغتيال الشخصيات من خلال مداهمات الفجر، ومطالبًا بالإفراج عن المعتقلين وبث المحاكمات مباشرة على قناة TRT.

- **مقاربة الحزب للقضية الكردية:** اعترف التقرير بوجود قضية كردية، لكنه لم يتطرق إلى الأصول التاريخية لها أو أسبابها، ولم يذكر ولو لمرة واحدة حزب العمال الكردستاني وعبد الله أوجلان، وبالتبعية تجاهل تمامًا الحق في الأمل، كما لم يتضمن أي تقييم لعملية نزع السلاح أو أي نتائج تتعلق بعودة ودمج أولئك الذين ألقوا أسلحتهم في تركيا، مكتفيًا بالتأكيد على دعم الخطوات التي تخدم السلام الاجتماعي، والتي لا تزعج أمهات الشهداء وقدامى المحاربين، بل ترسخ السلام بشكل دائم، بحسب تعبير التقرير، معتبرًا أن وزارة العدل هي المسئولة بالدرجة الأولى عن تحقيق ذلك.
- **الخطوات المقترحة:** قدم التقرير عدة مقترحات يُمكن تقسيمها إلى مقترحات ذات صلة مباشرة بالمظالم الكردية وأخرى تتعلق بالوضع الديمقراطي عمومًا. أما الأولى فمنها إنشاء لجنة تحقيق برلمانية لتحديد

وتغيير أسماء الساحات والشوارع والطرق والحدائق والمناطق المماثلة والمرافق والمباني التابعة للمؤسسات والمنظمات العامة، والثكنات العسكرية، التي تحمل أسماء تستحضر الألم والصدمة التي حدثت في الماضي، وإلغاء نظام حراس القرى من خلال توفير فرص عمل لهم في مجالات أخرى من القطاع العام، وإعلان الفترة من 4 إلى 21 مارس عطلة رسمية بمناسبة عيد النوروز، وسن قانون لتحويل سجن ديار بكر السابق إلى متحف لحقوق الإنسان والديمقراطية، والتحقيق في أحداث ديرسيم المتعلقة بتنفيذ الدولة التركية عملية عسكرية ضد الأكراد في المنطقة (ولاية تونجلي حاليًا) بين عامي 1937 و1938، وتظهير المناطق الملغومة جنوب شرق البلاد والتي لا تُعد ضرورية للأمن القومي وتخصيصها للمزارعين.

وبخصوص المقترحات المتعلقة بالوضع الديمقراطي عمومًا فشملت توصيات الحزب إزالة العقبات الإدارية والسياسية التي تعترض تنفيذ قرارات المحكمة الدستورية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بشأن معتقلي حديقة غيزي، جان أتالاي وتايفون قهرمان، والسياسيين الأكراد مثل عثمان كافالا وصلاح الدين دميرتاش وفيجن يوكسيكداغ، والأخيران هما الرئيسان المشاركان السابقان لحزب الشعوب الديمقراطي. علاوة على إنهاء ممارسة إعادة سن الأحكام التي ألغتها المحكمة الدستورية دون أي تعديلات، وإخضاع القضاة والمدعين العامين الذين لا يمتثلون لقرارات انتهاكات حقوق الإنسان الصادرة عن المحكمة الدستورية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لتحقيقات تأديبية من قبل مجلس القضاة والمدعين العامين، ومعاقبتهم بالفصل من مهنتهم، وحذف المواد التي تقيد حرية التعبير من قانون مكافحة الإرهاب وقانون العقوبات التركي، وإلغاء جريمتي إهانة الرئيس والمسئولين العموميين، وإعادة تعريف جريمة الاغتيال والاعتداء الجسدي على الرئيس، علاوة على تعديل لمادة الأولى من قانون مكافحة الإرهاب، التي تُعرِّف الإرهاب، لتبسيط التعريف وتوضيحه، ومنع تصنيف أي فعل غير عنيف على أنه «جريمة إرهابية»، وإلغاء المادة التي تنص على أن الشخص الذي يرتكب جريمة باسم منظمة دون أن يكون عضوًا فيها يُعاقب أيضًا على جريمة الانتماء لتلك المنظمة.

وقدم التقرير أيضًا مقترحات مفصلة بشأن استقلال القضاء؛ حيث اقترح أن يكون شرط التعيين في منصب قاضٍ أو مدعٍ عام هو عدم الانتماء إلى أي حزب سياسي، كما أوصى بوضع لوائح قانونية لمنع فرض حظر النشر وقيود الوصول في جميع المناسبات الاجتماعية، واقترح أن تكون السلطة الأساسية المخولة باتخاذ القرارات بشأن قيود الوصول محاكم متخصصة منشأة لهذا الغرض، وأن تتولى هيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اتخاذ القرارات في الحالات العاجلة. علاوة على إلغاء الأحكام المتعلقة بجريمة «نشر معلومات مضللة للجمهور» في قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية. فضلًا عن تعديل القانون رقم 2911 بشأن الاجتماعات والمظاهرات الذي يستخدم كأساس لحظر المظاهرات السلمية، ورفع حظر الإضراب وحماية حقوق العمال في التنظيم والإضراب والمفاوضة الجماعية.

واقترح التقرير إنهاء الممارسات المتبقية من فترة حالة الطوارئ، وإعادة الأفراد الذين أسفرت تحقيقاتهم وملاحقاتهم القضائية عن نتيجة إيجابية إلى مناصبهم، ومراجعة جميع اللوائح والإجراءات التي أدت إلى تطبيع حالة الطوارئ، وتعليق أحكام المحتجزين والمدانين المرضى الذين تعد ظروف معيشتهم في السجون غير مقبولة، وعدم تطبيق قانون التقادم على القضايا المتعلقة بجرائم القتل التي لم يتم حلها، والاختفاء

القسري، والتعذيب، وسوء المعاملة. علاوة على سن قانون جرائم الكراهية، وتعريف هذه الجرائم في قانون العقوبات التركي، بحيث لا تخضع للتقادم أو الاستبدال بالغرامات المالية. إضافة إلى إنهاء تجاهل المذهب العلوي، والاعتراف بدور العبادة العلوية كدور عبادة، وإعادة هيكلة محتوى مقرر الثقافة الدينية والأخلاق الإلزامي ليصبح «تاريخ الأديان وعلم اجتماع الأديان» على أن تُعد الأقسام المتعلقة بالمعتقدات العلوية من قِبل أكاديميين علويين متخصصين في هذا المجال، ومنع التمييز في التوظيف والترقيات.

ودعا التقرير إلى اتخاذ خطوات لتحسين الحقوق الشخصية لأسر الشهداء والمحاربين القدامى، وكذلك أفراد القوات المسلحة التركية والشرطة والدرك وخفر السواحل والموظفين المدنيين العاملين في القوات المسلحة التركية ووزارة الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم عدد من المقترحات في إطار إضفاء الطابع الديمقراطي على الاقتصاد شملت: إنشاء لجنة الحسابات الختامية البرلمانية، وضمان استقلالية البنك المركزي، ومنح معهد الإحصاء استقلالية إدارية ومالية، ومنع استخدام تعيين أمناء الشركات من قبل صندوق تأمين ودائع الادخار لأغراض سياسية، ومراجعة هيكل مجلس التحقيق في الجرائم المالية، وإعادة تنظيم عمليات التدقيق الضريبي وتشريعات المشتريات العامة.

- **تقييم تقرير حزب الشعب الجمهوري:** يعكس التقرير تمسكًا بالأيديولوجية الكمالية؛ حيث يتجنب الاعتراف بالقضية الكردية كأزمة هوية تاريخية أو عرقية، بينما يؤطرها ضمن سياق حقوقي وديمقراطي ناتج عن سياسات السلطة الحالية؛ مما يكشف عن رغبة الحزب في الحفاظ على ركائز الجمهورية التقليدية مع إدخال إصلاحات لا تمس جوهر تعريف المواطنة التركية القومية. ومن جهة أخرى، يبدو التقرير متأثرًا بعملية 19 مارس 2025؛ إذ يركز بشكل كبير على ضرورة تحقيق إصلاحات ديمقراطية عاجلة تهدف أساسًا إلى تخفيف البيئة السياسية الخانقة التي طالت الحزب، وتحسين شروط احتجاز أكرم إمام أوغلو وضمان محاكمات عادلة.

5. مجموعة المسار الجديد (أحزاب السعادة والمستقبل والديمقراطية والتقدم):

- **بنية ومضمون التقرير:** يتألف من 33 صفحة تتضمن قسمين؛ أحدهما: يقدم اقتراحات لحل المشكلة الحالية، والثاني: يتضمن مقترحات تتعلق بالحقوق والحريات الأساسية والقانون والعدالة والديمقراطية والحريات، علاوة على ثلاثة ملاحق؛ أحدهم يتضمن قائمة المطالب العاجلة التي يجب اتخاذها فورًا، والثاني: يقدم استشهادات بمبادئ حق تقرير المصير والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تُشرعن نضال الشعوب من أجل هويتها، والثالث: يتضمن تحليل للمواد الدستورية (خاصة دستور 1982) التي تكرس العنصرية أو التريك القسري.
- **مقاربة المجموعة للقضية الكردية:** يرى تقرير الأحزاب الثلاثة أن القضية الكردية قضية ديمقراطية، ويعتبر أن العنف هو نتيجة لإنكار حقوق الشعب الكردي وقمع هويته، وليس سببًا للمشكلة. وشدد التقرير على أن المبدأ الأساسي في الحقوق والحريات هو «الاعتراف»، وأن عديدًا من المشاكل القائمة تنبع من النظام الرئاسي، وتم تسليط الضوء على أهمية حرية التعبير، وفصل السلطات، ومكافحة الانتهاكات.

- **الخطوات المقترحة:** اقترح التقرير إصلاحات دستورية وقانونية تهدف إلى الاعتراف بالحقوق الثقافية للأكراد، بما في ذلك تعديل المادة 66 من الدستور بحيث يتم الاعتراف بكل من يرتبط بالجمهورية التركية بالجنسية كمواطن تركي، وتعديل المادة 42 بحيث تنص على حق الأكراد في التعليم بلغتهم الأم واستخدامها في الإدارات العامة والقضاء في مناطقهم، ويدعو إلى فتح النقاش حول المواد الثلاث الأولى من الدستور التي تكرس قومية الدولة ومركزيتها، لتحويلها إلى دولة ديمقراطية تعددية. وعلى الصعيد القانوني، يقترح التقرير إلغاء قانون مكافحة الإرهاب كونه يُستخدم لتجريم العمل السياسي السلمي الكردي، وتعديل قانون العقوبات خاصة المواد التي تُجرم «إهانة التركية» أو «النيل من وحدة الدولة» كونها تُستخدم لقمع حرية التعبير، وتعديل قانون الأحزاب السياسية بحيث يتم إلغاء العتبة الانتخابية (10%) تمامًا أو خفضها لأدنى مستوى (مثل 1%) للسماح للأحزاب الكردية بالتمثيل البرلماني دون عوائق، وإلغاء المواد القانونية التي تسمح بحظر الأحزاب السياسية بناءً على برامجها التي تطالب بحقوق الهوية أو الحكم الذاتي.

علاوة على اقتراح إعداد قانون شامل لنزع السلاح والاندماج الاجتماعي، يكون بمثابة إطار لإنهاء الوجود النشط والمسلح لحزب العمال الكردستاني ودمجه بطريقة شاملة ومتكاملة، يشمل نزع السلاح والعودة إلى الوطن والاندماج الاجتماعي كوحدة متكاملة، أو تحقيق النتيجة ذاتها من خلال تعديل القوانين القائمة، على أن يتم تحديد الفئات التي ستستفيد من القانون بشكل واضح، مع تنويع النظام القانوني المقترح من خلال إدخال آليات تسمح بتأجيل أو تعليق أو تطبيق عقوبات بديلة في التحقيقات والملاحقات القضائية ضد المنظمات الإرهابية المسلحة وأعضائها، وذلك من خلال تقييم متدرج يعتمد على طبيعة الجريمة وخطورتها، كما يمكن إنشاء نظام متدرج للمدانين الذين صدرت بحقهم أحكام نهائية أو الذين لا تزال أحكامهم جارية، وفقًا لطبيعة الجريمة المرتكبة ومدة الحكم.

ويتضمن التقرير أيضًا بعض الإجراءات القانونية والتنفيذية المقترحة لتحقيق العدالة الانتقالية والسلام منها: سن قانون لإصدار عفو شامل وغير مشروط عن السجناء السياسيين لفتح المجال أمامهم للمشاركة في الحياة الديمقراطية، وقانون لإلغاء حراس القرى باعتبارهم عائقًا أمام السلام الاجتماعي، ومحاسبة الدولة العميقة عن الجرائم التي ارتكبت ضد المدنيين في التسعينيات، وسن تشريع يسمح بفتح المقابر الجماعية ومحاسبة القيادات العسكرية المتورطة في جرائم التسعينيات، وإلغاء قانون التقادم عن جرائم التعذيب والقتل العمد، والامتثال لقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الدستورية، وإنهاء ممارسة تعيين الأمناء، والإفراج عن السجناء المرضى، وإتمام التحقيقات والملاحقات القضائية في غضون فترة زمنية معقولة، وخاصة بالنسبة للمسئولين المحليين، وجبر انتهاكات الحقوق التي عانى منها أولئك الذين تم فصلهم بموجب مرسوم.

كذلك، يطرح التقرير حلولًا للتعامل مع الأبعاد الإدارية والاقتصادية للمشكلة، مثل: منح الأقاليم -خاصة المناطق الكردية- سلطات إدارية ومالية واسعة لتمكين السكان من إدارة شئونهم بأنفسهم، ونقل الصلاحيات من المحافظين المعينين من الدولة إلى المجالس المحلية المنتخبة ديمقراطيًا. كما يرفض

الحلول الاقتصادية الرأسمالية كونها تعمق الفوارق، ويقترح استثمارات حكومية موجهة لخلق فرص عمل في المناطق الكردية تدار من خلال تعاونيات عمالية.

- **تقييم تقرير مجموعة المسار الجديد:** يُمكن القول إن التقرير يُمثل الحد الأقصى لما يُمكن أن تقبله أيديولوجية أحزاب المسار الجديد، التي يُمكن تسميتها بالليبرالية المحافظة؛ حيث يتخذ خطوات متقدمة بخصوص المواطنة المتساوية وفكرة أن تكون الدولة محايدة تجاه العرق، وربما يتسق ذلك مع رغبة عليّ باباجان وأحمد داوود أوغلو في تقديم نفسيهما كديمقراطيين ليبراليين. ومن ثم، يُمكن القول إن التقرير يُمثل خطاب النخبة داخل هذه الأحزاب أكثر من قواعدها الشعبية؛ حيث لا تزال الأخيرة حساسة تجاه العرقية الكردية ومفاهيم القومية والتعليم بلغة غير التركية. وقد ركز التقرير على تصحيح الإطار الدستوري والقانوني الذي يتعامل مع القضية الكردية لمنع تكرار الظلم، إلى جانب الاهتمام ببعض الجوانب الاقتصادية من باب التنمية والمساواة وليس تعويضًا عن القمع السياسي، وهو ما لا يُشكل اهتمامًا كاملًا بكافة جوانب العدالة الانتقالية وبالأخص تفكيك إرث الماضي والاعتذار عنه ومحاسبة المسئولية عنه.

6. حزب الهدى بار:

- **بنية ومضمون التقرير:** يتألف من 46 صفحة، بالإضافة إلى مسودة قانون من 7 صفحات، مقسمة إلى قسمين وتسعة فصول. ويشرح التقرير كيف يؤدي عنف حزب العمال الكردستاني إلى الاستغلال والإضرار بالأكراد وعرقلة مناقشة القضية وعلمنة الأكراد، ثم يتناول الخلفية التاريخية للعلاقات الكردية التركية تحت عناوين الملازيرت إلى الإمبراطورية العثمانية، وفترة الكفاح الوطني، وممارسات فترة الحزب الواحد، وقمع فترة الانقلاب. ويؤكد التقرير ضرورة مخاطبة الشعب الكردي بأكمله، لا دائرة سياسية ضيقة، للوصول إلى حل دائم وعادل للقضية الكردية، ويعتبر أن الأحزاب السياسية، وقادة الرأي، والباحثين، وممثلي القبائل والهيئات التقليدية، والمنظمات، ومنظمات المجتمع المدني، والجمعيات المهنية، والأوساط الأكاديمية، ومختلف شرائح المجتمع، جميعهم أطراف معنية في هذه العملية.
- **مقاربة الحزب للقضية الكردية:** بالنظر إلى كونه حزبًا يجمع بين الهوية الكردية والمرجعية الإسلامية المحافظة، فإنه يقدم القضية الكردية ليس باعتبارها مجرد قضية ديمقراطية، كما يرفض اختزالها في الإرهاب، وإنما يرى أنها قضية عدل وحقوق شرعية وأخوة إسلامية. ويعتبر التقرير أن الأكراد والأتراك إخوة في الدين، وأن الظلم الذي وقع على الأكراد هو مخالفة للشريعة الإسلامية التي تقر بالحقوق القومية واللغوية، محملًا العلمانية الكمالية مسئولية الأزمة، كونها استبدلت رابطة الدين برابطة العرق؛ مما خلق صراعًا بين مكونات الأمة الواحدة.
- **الخطوات المقترحة:** طالب تقرير الحزب بإصلاحات دستورية وقانونية واسعة تتضمن كتابة دستور جديد يحل محل دستور عام 1982 يكون خاليًا من العناصر النمطية والإقصائية ومن جميع أشكال فرض الأيديولوجيات، ويتوافق مع القيم الدينية للشعب، ويقوم على العدالة والمساواة في المواطنة، ويشمل ذلك النص صراحة على أن الأكراد هم أحد الشعوب الأساسية والمؤسسة في البلاد، والسماح باللغة

الكردية والتدريس بها وجعل اللغة الكردية لغة رسمية ثانية في المناطق التي يسكنها الأكراد بكثافة، وبالتبعية إجراء تغييرات مماثلة في قانون التعليم الوطني وقانون التعليم العالي.

أما على الصعيد القانوني، فيطالب التقرير بتنقية كافة القوانين من العبارات التي تمجد عرقًا على حساب آخر، كما تم اقتراح مشروع قانون بعنوان «مشروع قانون بشأن المنظمات الإرهابية التي تم حلها أو اعتبارها منحلة»، ويتكون من 11 نقطة، أبرزها تعريف المنظمة الإرهابية المنحلة بأنها «منظمة إرهابية تم تحديدها وإعلانها أنها ألقت أسلحتها، وتخلت عن أساليب الإكراه والعنف، وتوقفت عن الانخراط في الأعمال الإرهابية من خلال اتخاذ قرار بحل نفسها»، وبأنها «منظمة إرهابية، حتى وإن لم تحصل على قرار حل، لم تلجأ إلى أعمال إرهابية لمدة عشر سنوات اعتبارًا من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، أو تم تحديدها وإعلان أنها فقدت طابعها التنظيمي وقدرتها التشغيلية من حيث عدد الأعضاء والهيكل التنظيمي». ويتضمن مشروع القانون أيضًا إنشاء مجلس مراقبة وكشف لرصد وتحديد المنظمات الإرهابية التي تُلقي أسلحتها، وبناءً على المعلومات والتقارير التي يقدمها هذا المجلس، سيتم مناقشة الأمر في مجلس الأمن القومي؛ مما يؤدي إلى حل المنظمة بقرار من رئيس الدولة.

واقترح التقرير كذلك بعض الآليات لتحقيق العدالة الانتقالية، بما في ذلك مطالبة الدولة بالاعتذار الرسمي للشعب الكردي عن سياسات الإنكار والتهجير والمظالم التاريخية، وإعادة الأسماء الكردية الأصلية للقرى والمدن والمناطق التي تم تغيير أسمائها إلى التركية قسريًا، وإزالة أسماء الشوارع والمدارس والثكنات التي تحمل أسماء شخصيات ارتبطت بالاضطهاد في الماضي، ووضع آلية فاعلة لتعويض العائلات التي تضررت من النزاع أو هُجرت من قراها، وإصدار بعفو عام يشمل السجناء السياسيين والمقاتلين لفتح صفحة جديدة، وإلغاء نظام حراس القرى. وعلى الصعيد الرمزي والديني، طالب التقرير بإعادة الاعتبار للشخصيات الإسلامية الكردية مثل الشيخ سعيد بيران وبديع الزمان سعيد النورسي، والكشف عن قبورهم المجهولة، باعتبارهم رموزًا تعرضت للظلم، ومنح الأكراد الحق في إدارة شئونهم الدينية ومدارسهم التقليدية (المدرية) التي تم إغلاقها في بداية الجمهورية.

- **تقييم تقرير حزب الهدى بار:** يتسق تقرير الحزب مع توجهه الأيديولوجي؛ حيث يدمج بين الراديكالية القومية الكردية والأصولية الإسلامية، وقدم منظورًا عقائديًا للقضية الكردية. ويغوص التقرير في جذور المشكلة بشكل أكثر شجاعة من أحزاب يمين الوسط، ولكنه يركز على جوانب محددة؛ الجذر الدستوري وفيه يهاجم بنية الدولة نفسها، ويرى أن المشكلة ليست في ممارسات خاطئة وإنما في فلسفة الدولة التي قامت على مبدأ (تركي، سني، علماني)، ويطالب بتفكيك هذا المثلث، ويربط الأزمة بلحظة 1924 التي شهدت إلغاء الخلافة وتأسيس الدولة القومية، معتبرًا أن هذه هي اللحظة التي خانت فيها الدولة العهد مع الأكراد. غير أنه يغفل الجذور الاقتصادية والطبقية للأزمة؛ حيث يراها صراع هويات وقيمًا أكثر منها صراع مصالح وموارد، كما يركز التقرير على العدالة الانتقالية بشكل يفوق تركيزا الأحزاب الأخرى، لكنه لا يتضمن أيضًا كافة جوانبها وآلياتها.

7. حزب العمل:

- **بنية ومضمون التقرير:** يتألف من 21 صفحة تتضمن عرضًا موجزًا لتاريخ القضية الكردية، وشرحًا لعلمية المصالحة الحالية، وعرضًا للإطار القانوني المقترح لمعالجة القضية، وطالب تقرير الحزب بضرورة تضمين التقرير النهائي للجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية الأصول التاريخية للقضية الكردية، والخطوات المتخذة في عمليات السلام السابقة، وجميع التطورات المتعلقة بعملية نزع سلاح حزب العمال الكردستاني.
- **مقاربة الحزب للقضية الكردية:** ينظر إليها باعتبارها قضية وطنية وحقوقية ناتجة عن سياسات الإنكار والقمع، ويرى أن الحكومات التركية المتعاقبة استخدمت مصطلح «إرهاب حزب العمال الكردستاني» لتبرير عدم الحل، بينما الحقيقة هي أن الحزب لم يكن سببًا للمشكلة بل كان نتيجة لانسداد آفاق الحل، ويؤكد حزب للعمل أن جذور المشكلة تكمن في تأسيس الدولة على أساس القومية التركية الواحدة، وإنكار الوجود القومي الكردي وحقوقه الديمقراطية، ويشدد على وجود ارتباط بين الحل الديمقراطي للقضية الكردية وبين التحول الديمقراطي الشامل في تركيا.
- **الخطوات المقترحة:** قدم الحزب نوعين من المقترحات تمزج بين معالجة القضية الكردية والوضع الديمقراطي العام في تركيا؛ أحدهما: الخطوات التي لا تتطلب تعديلات قانونية، ولكنها ضرورية وعاجلة ومنها: الامتثال لقرارات المحكمة الدستورية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وإنهاء ممارسة تعيين الأوصياء، والإفراج عن السجناء السياسيين، وإنهاء عمليات الحبس الاحتياطي، لا سيما في قضية بلدية إسطنبول، وإعادة جميع الحقوق إلى من تم فصلهم بموجب مرسوم. الثاني: المقترحات ذات الطابع القانوني ومنها: إلغاء قانون مكافحة الإرهاب، وإجراء التعديلات اللازمة على القوانين ذات الصلة، ولا سيما قانون العقوبات وقانون تنفيذ التدابير الجنائية والأمنية، والقضاء على أوجه عدم المساواة في لوائح التنفيذ، والقضاء على أوجه عدم المساواة والحرمان فيما يتعلق بالحقوق والهوية الوطنية في القوانين القائمة، وسن لوائح قانونية لحق التعليم باللغة الأم، وسن قانون يتعلق بالعفو السياسي العام.
- **تقييم تقرير حزب العمل:** يتسق التقرير مع هوية الحزب اليسارية، لا سيَّما في ربطه بين الإصلاح الديمقراطي الشامل وحل القضية الكردية، وقد مزجت مقترحاته بين معالجة الجذور الهيكلية للأزمة دستوريًا وثقافيًا وبين تصفية المظاهر الأمنية والسياسية للوضع القائم، مع إشارات ضمنية لآليات العدالة الانتقالية مثل العفو العام وإلغاء حراس القرى.

8. حزب العمال التركي:

- **بنية ومضمون التقرير:** يتكون من 37 صفحة، تضمن لمحة تاريخية عن القضية الكردية، والوضع الحالي لعملية تركيا خالية من الإرهاب وعمل لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية، ومقترحات الحزب لحل القضية الكردية.

جدول 1 – مقارنة بين رؤية الأحزاب التركية بشأن جوانب عملية المصالحة التركية الكردية

	الحركة القومية	العدالة والتنمية	المساواة الشعبية والديمقراطية	الشعب الجمهوري	مجموعة المسار الجديد	الهدى بار	العمل	العمال التركي
المقاربة للقضية الكردية	لا توجد قضية كردية وإنما مشكلة إرهاب	قضية حقوق ديمقراطية تعطلت بسبب الوصاية العسكرية والإرهاب	قضية كردية ترجع إلى عام 1923	قضية ديمقراطية دون الإقرار بأصولها التاريخية	قضية ديمقراطية	قضية عدل وحقوق شرعية وأخوة إسلامية	قضية وطنية وحقوقية ناتجة عن سياسات الإنكار والقمع	مشكلة هوياتية وطبقية واقتصادية وسياسية
الموقف من الحق في الأمل	قال إنه لا يمكن تنفيذه بموجب القوانين الحالية، لكنه لا يقترح تغييرات قانونية ولا يعترض على تنفيذه	غير متضمن	طالب بمنح أوجلان حق الأمل، وحتى يتحقق ذلك يتم توفير الظروف الملائمة للتواصل بحرية في إمرالي	غير متضمن	غير متضمن	غير متضمن	غير متضمن	غير متضمن
عودة الذين ألقوا أسلحتهم	اقترح ترتيبًا خاصًا من ثلاث مراحل: 1. تسليم كامل للأسلحة، 2. تسليم أعضاء المنظمة إلى السلطات القضائية لإجراءات رسمية، 3. عملية إعادة تأهيل.	اقترح التعامل معهم بقانون خاص ومؤقت بعد التأكد من التصفية الكاملة للمنظمة، وبحسب موقعهم فيها	اقترح قانون منفصل (قانون السلام) يتضمن الاندماج العام لأولئك الذين يلقون أسلحتهم	رأى أنه دور وزارة العدل تحديد الترتيبات اللازمة لهذا الغرض	اقترح إعداد قانون خاص بالمرحلة الانتقالية ولجنة دائمة	طالب بعدم معاقبة الأعضاء والمؤسسين والمديرين الذين لم يشاركوا في أعمال عنف، بتهمة "عضوية أو إدارة منظمة"، ووقف التحقيقات ضدهم فورًا	اقترح إعداد قانون منفصل تحت عنوان "السلام الاجتماعي"	غير متضمن
تعيين الأوصياء	لم يُذكر	لم يُذكر	طالب بإلغاء هذه الممارسة وعودة رؤساء البلديات الذين تم عزلهم	طالب بإلغاء هذه الممارسة وعودة رؤساء البلديات الذين تم عزلهم	طالب بإلغاء الحكم القانوني الذي يسمح بتعيين الأوصياء	لم يُذكر	طالب بإلغاء هذه الممارسة وعودة رؤساء البلديات الذين تم عزلهم	طالب بإلغاء هذه الممارسة وعودة رؤساء البلديات الذين تم عزلهم
تعديل الدستور	رأى وجود حاجة إليه لكنه يعتبر ذلك ليس من مهام هذه اللجنة	لم يُذكر	رأى الحاجة إليه ولكن ليس عبر هذه اللجنة	عبر عن رضاه لبقاء هذا الملف خارج نطاق عمل اللجنة نتيجة مبادراته الخاصة	طالب بصياغة دستور جديد يعتمد النظام البرلماني	طالب بدستور جديد بعيد عن الإقصاء والوصاية والأيدولوجيات، يتماشى مع قيم الشعب ويقوم على العدالة والمواطنة المتساوية	طالب بدستور جديد يضمن "المواطنة المتساوية" ويزيل أي إشارات عرقية أو قومية تفرض هوية واحدة على الجميع	طالب بدستور يضمن الاعتراف بـ "الهوية القومية الكردية"

تبني آليات للعدالة الانتقالية	تغيب عن التقرير	تبني آليات تندرج ضمن "العدالة التصحيحية" وليس "العدالة الانتقالية"	مقترحات شاملة للعدالة الانتقالية	لم يُذكر	التركيز على بعض الجوانب من باب التنمية والمساواة	آليات محددة للعدالة الانتقالية	آليات محددة للعدالة الانتقالية	آليات للعدالة والانتقالية من منظور اقتصادي واجتماعي
الموقف من قوات سوريا الديمقراطية	رأى أنها تهديد لتركيا	رأى ضرورة تحقيق التكامل بين قسد وحكومة دمشق	طالب بتطوير علاقات بناءة ومعززة للثقة مع أكراد سوريا	لم يُذكر	لم يُذكر	لم يرد ذكرها صراحة، لكن يطالب بجعل حدود "سايكس بيكو" التي فرقت الإخوة حدودًا رمزية	الكف عن شيطنة الكيانات الكردية في الشمال السوري ومطالبة الدولة ببدء حوار دبلوماسي مباشر مع قسد	رأى أن ما يحدث في شمال سوريا تجربة ديمقراطية يجب احترامها ويرفض اعتبار قسد إرهابية

- **مقاربة الحزب للقضية الكردية:** ينظر إلى القضية الكردية ليس فقط كمشكلة هوية، بل كمشكلة طبقية واقتصادية وسياسية؛ حيث أكد أن المناطق ذات الأغلبية الكردية تعاني من الفقر الممنهج وتتحول إلى مناطق عمل غير مستقرة.
- **الخطوات المقترحة:** قدم عدة اقتراحات تراوحت بين إجراءات للعدالة الانتقالية وأخرى تخص الوضع الديمقراطي عمومًا، بما في ذلك إنشاء لجان لإرساء السلام الاجتماعي والعدالة والحقيقة والذاكرة، وإلغاء نظام حراس القرى، والسماح باستخدام اللغة الأم في جميع المجالات، بما في ذلك التعليم. علاوة على عزل المسئولين المعينين وإعادة المسئولين المنتخبين إلى مناصبهم، وتعزيز الحكومات المحلية، وإعادة الذين تم فصلهم من وظائفهم من خلال مراسيم غير قانونية إلى مناصبهم وتعويضهم عن حقوقهم بأثر رجعي. إضافة إلى تنفيذ قرارات المحكمة الدستورية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان دون استثناء، والقضاء تمامًا على مفهوم الجريمة السياسية، واتباع سياسة خارجية سلمية مع الدول والشعوب المجاورة، على أساس فهم منطقة وعالم خالي من الحرب.
- **تقييم تقرير حزب العمال التركي:** يتسق التقرير مع الأيديولوجية الاشتراكية للحزب؛ حيث يقدم مقاربة للقضية الكردية تنبع من منطق الصراع الطبقي وحق تقرير المصير، كما لا يرى القضية الكردية كصراع عرقي فحسب، بل يراها نتيجة لسياسات الرأسمالية والتحالفات الإمبريالية، ويركز على أن العامل التركي والفلاح الكردي هما ضحايا للنظام الرأسمالي نفسه، وأن البرجوازية التركية تستخدم القومية لتفريق العمال، ومن ثم يرى أن حل القضية الكردية مستحيل دون ثورة ديمقراطية تعيد توزيع الثروة في شرق تركيا، وتقضي على نظام الإقطاع الذي يراه الحزب مدعومًا من الدولة. كما أن تركيزه على إجراءات العدالة الانتقالية اتخذت طابعًا خاصًا؛ حيث طالب بمحاسبة «العصابات داخل الدولة» والبرجوازية التي استفادت ماديًا من القضية الكردية، وطالب بكشف الجرائم لكنه ربطها بالنظام القمعي للدولة الرأسمالية، ورأى جبر الضرر من منظور اجتماعي يقوم على إعادة الحقوق للعمال والفلاحين الذين هجروا من قراهم ليس فقط كأكراد بل كمنتجين سُلبوا وسائل إنتاجهم.

ثانيًا

قراءة في التقرير النهائي للجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية:

صيغ التقرير النهائي للجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية في أعقاب تقديم الأحزاب المشكلة للجنة تقاريرها المنفصلة؛ حيث شُكل فريق صياغة ضم ممثلًا واحدًا عن كل حزب، وكان كل من مراد أميرمن حزب الشعب الجمهوري، وجنكيزجيشيك من حزب المساواة الشعبية والديمقراطية، وفيتي يلدزمن حزب الحركة القومية جزءًا من فريق الكتابة. وعقب الانتهاء من صياغته، أُرسل التقرير إلى رئيس اللجنة ورئيس البرلمان نعمان كورتولموش، ثم عُرض على اللجنة للتصويت في اجتماعها الحادي والعشرين المنعقد في 18 فبراير 2026، وقد تم إقراره بأغلبية 47 صوتًا من أصل 50 عضوًا؛ حيث صوت ممثل حزب العمال التركي وممثل حزب العمل بالرفض، فيما امتنع أحد ممثلي حزب الشعب الجمهوري عن التصويت؛ نظرًا لأن التقرير لم يتضمن رأيًا بشأن جرائم القتل التي لم تُحل.

1. بنية ومضمون التقرير:

تألف التقرير من 107 صفحات مقسمة إلى سبعة محاور رئيسية؛ تناول الأول: العملية التي أدت إلى إنشاء اللجنة، بما في ذلك خطابات أردوغان في ملازغيرت واحتفالات 30 أغسطس 2024، ومصافحة رئيس حزب الحركة القومية دولت بهتشلي مع أعضاء حزب المساواة الشعبية والديمقراطية في افتتاح البرلمان في 1 أكتوبر 2024، وإلى جانب تصريحات أردوغان اللاحقة، كما تضمن أيضًا مبادئ عمل اللجنة وتوجيهاتها. **وتطرق الثاني:** لأهداف اللجنة الثلاثية؛ أمنيًا الوصول إلى تركيا بلا إرهاب، وسياسيًا تقوية البنية الديمقراطية للدولة، واقتصاديًا زيادة التنمية والازدهار الاقتصادي. فيما يستعرض **الثالث:** التاريخ المشترك بين الأتراك والأكراد، ويستخدم مصطلح «حقوق الأخوة» كمرجعية أخلاقية واجتماعية تتجاوز الصراع الحالي لخلق روابط تاريخية بين الطرفين.

أما الرابع: فحلل جلسات استماع لجنة الحل، ويوضح مجالات الاتفاق والنهج المشتركة للأطراف من خلال الاستماع إلى 135 فردًا في 20 اجتماعًا حتى 5 أغسطس 2025. وتحدث **الخامس:** صراحة عن ضرورة قيام حزب العمال الكردستاني بحل نفسه وإلقاء السلاح كخطوة لا غنى عنها لنجاح العملية السياسية. **أما المحور السادس:** فهو الجزء التقني وتضمن مقترحات التنظيم القانوني للعملية، بما في ذلك كيف سيتم التعامل قانونيًا مع أفراد حزب العمال الكردستاني الذين تركوا السلاح؟ واقتراح إنشاء آليات لمراقبة تنفيذ الاتفاق، واللوائح القانونية لتعزيز الاندماج الاجتماعي، والضمانات القانونية المقترحة للمسئولين والأشخاص الذين شاركوا في مفاوضات عملية السلام لحمايتهم من الملاحقة القضائية مستقبلًا. وأخيرًا، **يتضمن السابع:** مقترحات لتعزيز الديمقراطية.

كما يتضمن التقرير ستة ملاحق؛ **الأول**: يعرض قائمة أعضاء اللجنة الوطنية للتضامن والأخوة والديمقراطية، والثاني: يوضح قواعد وإجراءات اللجنة، **والثالث**: يتضمن الروابط الإلكترونية لتقارير الأحزاب المقدمة للجنة، ويقدم الرابع: تفاصيل اجتماعات اللجنة، فيما يعرض الخامس: أسماء ممثلي المؤسسات والمنظمات والأفراد الذين تم الاستماع إليهم في اجتماعات اللجنة، أما **السادس والأخير**: فيتضمن محضر الاجتماع الحادي والعشرين للجنة.

2. مقاربة التقرير للقضية الكردية:

غلب على التقرير مقاربة حزب الحركة القومية إزاء القضية الكردية، والتي تعرِّفها بوصفها قضية أمنية، لا باعتبارها قضية ديمقراطية تخص مكونًا محليًا تعرض لمظالم تاريخية ذات طابع عرقي، وهو ما ينعكس في بنيته اللغوية البنية، فضمن المحاور السبعة الرئيسية، لم ترد كلمة «كردي» بصيغة مستقلة سوى مرتين، و«الأكراد» ثلاث مرات، بينما تكرر تعبير «الأخوة التركية-الكردية» ثلاث مرات، فيما يغيب تمامًا استخدام مصطلحي «المشكلة الكردية» و«القضية الكردية»، ولا ترد عبارة «حل المشكلة» إلا مرة واحدة فقط. في المقابل، حظيت المفردات ذات الصلة بالإرهاب بحضور لافت؛ إذ استُخدمت كلمة «الإرهاب» ثماني عشرة مرة، وعبارة «المنظمة الإرهابية» ثلاث مرات، وتعبير «تركيا بلا إرهاب» خمس مرات. كما لم يقدم التقرير تعريفًا أو تقييمًا للأسباب الجذرية للمشكلة الكردية.

3. الخطوات المقترحة:

قسّم التقرير مقترحاته إلى جزئين؛ الأول: بعنوان «اللوائح القانونية»، والثاني: بعنوان «مقترحات لتعزيز الديمقراطية». ولحظي أن البنود الواردة في كلا القسمين اتسمت بطابع فضفاض وغير محدد، متضمنة خطوطًا عريضة، بحيث تقع على عاتق الحكومة مهمة تحويلها إلى نصوص قانونية أو لوائح أو آليات تنفيذية واضحة.

وفيما يتعلق بالجانب القانوني، وضع التقرير تأكيد قوات الأمن أن حزب العمال الكردستاني بجميع عناصره قد ألقى سلاحه وحل نفسه خطوة ضرورية وافتتاحية لتطبيق الإطار القانوني والسياسي الذي تتطلبه الظروف الجديدة. وحدد التقرير صياغة قانون مستقل ومؤقت خاص بالعملية، آخذًا بذلك بمقترح حزبي العدالة والتنمية والمساواة الشعبية والديمقراطية لسن قانون جديد، على أن ينظم القانون كافة مراحل عملية نزع السلاح وتحقيق الاندماج الاجتماعي، ويهدف إلى إعادة دمج الأفراد الرافضين للأسلحة والعنف في المجتمع، وإنهاء استخدام الأسلحة والعنف بشكل دائم، وإنشاء آلية داخل السلطة التنفيذية لمراقبة الإجراءات التي يخضع لها أعضاء الحزب وتقديم تقارير عنها، وحماية أنشطة المشاركين في العملية الجارية، والمشاركين في اجتماعات اللجنة الوطنية للتضامن والأخوة والديمقراطية، والذين يقدمون الآراء والاقتراحات والتقييمات، وكذلك المشاركين في عمل اللجنة ومسئوليها، قانونيًا.

أما بخصوص مقترحات تعزيز الديمقراطية، فتضمنت توصيات بالامتثال لقرارات المحكمة الدستورية

والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومقترحات بشأن المساواة في الأحكام، ومقترحات تتعلق بالحقوق والحريات الأساسية، ومقترحات بتعديل قانون مكافحة الإرهاب وقانون العقوبات، وإزالة العوائق أمام حرية الفكر والتعبير، وحرية الصحافة، وحرية التجمع والتظاهر، واستثناء الأعمال غير العنيفة من تعريف الإرهاب، ومراجعة قانون مكافحة الإرهاب استنادًا إلى تعريف نهائي. كما يوصي التقرير بإجراء تعديلات على قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية بالتوافق، بينما لا يتضمن أي بند يمنع تعيين الأمناء، وهي ممارسة لم ترد في تقارير حزبي العدالة والتنمية الحركة القومية، ويكتفي بالنص على أنه في حال عزل رئيس البلدية، يمكن ترك أمر الانتخابات لإرادة المجلس البلدي.

4. تقييم التقرير الختامي للجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية:

يُمثل التقرير الختامي للجنة الوثيقة التي يُمكن من خلالها استكشاف نهج الحكومة التركية إزاء القضية الكردية خلال المرحلة المقبلة، ومن ثم يُمكن قراءتها على النحو التالي:

- **يؤكد وصول عملية الحل الحالية إلى مرحلة التصويت على التقرير النهائي واستعداد الحكومة للانتقال إلى وضع الأطر القانونية واتخاذ الخطوات التنفيذية الجدية في إنجاح العملية هذه المرة. ومع ذلك، يظهر من** بنية التقرير أن النظام لا يتعامل مع العملية بوصفها مسارًا هيكليًا يقوم على تأسيس شروط ديمقراطية، بل يركز على خطوات إجرائية آنية لمعالجتها، وهو ما ينعكس في محتوى التقرير الذي انحصر في قضايا مثل إلقاء حزب العمال الكردستاني لأسلحته، مصير من يسلمونها، وآليات الاندماج الاجتماعي، دون تناول جذور المشكلة الكردية.
- **تعكس نسبة التصويت المرتفعة على التقرير (47 صوتًا)، رغم تجاهله عددًا من مقترحات الأحزاب الواردة في تقاريرها المنفردة، وتباينه مع رؤى بعضها تجاه القضية الكردية، ووجود قدر من التنازلات المتبادلة بين الأطراف لتمريره. ويرجح أن هذا التوافق جاء في ظل رغبة الأحزاب في عدم الظهور بمظهر المعطل للعملية، وربما في سياق ضغوط سياسية مارسها حزبا العدالة والتنمية والحركة القومية لضمان اعتماد التقرير بصيغته النهائية.**
- **يرتبط امتناع عضوة حزب الشعب الجمهوري،** توركان إلتشي، عن التصويت على التقرير، بعدم تضمنه رأيًا بشأن جرائم القتل التي لم تُحل. ويكتسب هذا الموقف بعدًا شخصيًا؛ نظرًا لكونها زوجة طاهر إلتشي، رئيس نقابة المحامين في ديار بكر، الذي قتل نهارًا في الولاية عام 2015 في جريمة لم تكشف ملابساتها حتى الآن.
- **يرجع تصويت حزبي العمال التركي والعمل بالرفض على التقرير إلى سيطرة الخط الأيديولوجي والسياسي لحزبي العدالة والتنمية والحركة القومية عليه،** وامتناعه عن تسمية المشكلة الكردية وتوصيف أسبابها، وتأطيرها في سياق مكافحة الإرهاب، وغياب إدانة السياسات الخاطئة للدولة والحكومات تجاه القضية الكردية، وعدم التطرق إلى جرائم القتل التي لم تُحل أو حالات الاختفاء أثناء الاحتجاز، وتغافل منح عفو سياسي عام عن السجناء الذين سجنوا لدفاعهم عن القضية الكردية أو لمجرد انتمائهم للمكون الكردي. علاوة على غياب مفهوم الحق في اللغة الأم عن التقرير، وافتقاره إلى معالجة أزمة الثقة الشديدة بين الأتراك والأكراد تجاه بعضهما البعض، وابتعاده عن وضع مصالح العمال والفلاحين وصغار المنتجين

في مقدمة أولويات التنمية الاقتصادية للمناطق الجنوبية الشرقية؛ حيث رأى الحزبان الاشتراكيان أن الرؤية الاقتصادية الواردة في التقرير قائمة على الاستثمارات والحوافز الرأسمالية، ويعطي الأولوية لإثراء الرأسماليين الحاليين والجدد.

- **غلب على التقرير أيديولوجية حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، بحيث يمكن اعتباره انعكاسًا لرؤيتيهما المشتركتين التي وردت في تقاريرهما المنفصلة، فيما تم تجاهل معظم المقترحات التي قدمتها الأحزاب الأخرى، ولم ينعكس منها في النص النهائي إلا قدر محدود، كما أن فريق الصياغة تولى إعداد الجزأين السادس والسابع فقط، المتعلقين بالآليات القانونية ومقترحات تعزيز الوضع الديمقراطي، بينما أُعدت الأجزاء الخمسة الأولى بصورة منفصلة؛ الأمر الذي أدى إلى تهميش تعريف القضية الكردية تعريفًا صريحًا وتحديد أسبابها الجذرية.**
- **يتخذ التقرير طابعًا استشاريًا يمكن توصيفه بوثيقة توصيات، ويوجه في جوهره إلى الحكومة بوصفها الفاعل الرئيسي والمعني بقرار التنفيذ، دون إسناد أدوار واضحة لمنظمات المجتمع المدني أو الأحزاب أو البرلمان في مراحل التطبيق والمتابعة؛ مما يجعل قرار تنفيذه مرهونًا بالكامل بالحكومة، بحيث تخضع أولوية التنفيذ وتفسير التوصيات وتحديد الجدول الزمني لتطبيقها لرؤية حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، وللتفاهمات السياسية بين أردوغان ودولت بهتشلي، ويعني ذلك إمكانية تبني البنود التي تتسق مع حساباتهما السياسية الداخلية، مقابل إرجاء أو تجاهل بنود أخرى. وفي هذا السياق، يُبقي غياب المجتمع المدني والأحزاب عن مرحلة التنفيذ على فجوة قائمة بين الخطوات التي تتخذها الحكومة ومستوى استيعابها مجتمعيًا؛ إذ كان من الممكن إسناد دور محوري لتلك الجهات في شرح أبعاد القضية لجماهيرها وقواعدها الاجتماعية، وبناء توافق مجتمعي داعم للمصالحة التركية الكردية من خلال إعادة تشكيل الذاكرة الجمعية تجاه القضية الكردية ضمن إطار سياسي وأخلاقي غير إقصائي.**
- **يربط التقرير أي تقدم في عملية السلام بتأكيد لجنة أمنية مشكلة من داخل أجهزة الأمن الحكومية على أن حزب العمال الكردستاني قد ألقى سلاحه وحل نفسه بالكامل، من دون تحديد إطار زمني لتحقيق هذه المرحلة. وبذلك، تصبح الخطوات المستقبلية رهينة تقييم اللجنة الأمنية، والتي لا يمكن التنبؤ بموعد صدور قرارها بشأن تحقق هذا الشرط، ويُرجح أن يؤدي هذا الغموض إلى تأجيل المراحل القانونية والسياسية للعملية لفترة غير محددة؛ مما يضع التنفيذ العملي للمقترحات في حالة انتظار مفتوح.**
- **يغفل التقرير عددًا كبيرًا من المطالب الأمنية والثقافية والسياسية للأكراد، بما في ذلك الحق في استخدام اللغة الأم والتدريس بها، وإلغاء نظام حراس القرى، وجعل عيد النوروز عطلة رسمية، وجرائم القتل خارج القانون التي لم تُحل، والتهجير القسري، والاختفاء القسري، والإفراج عن السياسيين الأكراد المسجونين مثل عثمان كافالا وصلاح الدين دميرطاش وفيجن يوكسيكداغ وجان أتالاي، بالإضافة إلى إعادة رؤساء البلديات التابعين لحزب المساواة الشعبية والديمقراطية الذين أُزيحوا بتهم الإرهاب.**
- **يُمكن إرجاع غياب بعض القضايا، مثل «الحق في الأمل» وإعادة رؤساء البلديات المنتمين إلى حزب** المساواة الشعبية والديمقراطية، من التقرير النهائي للجنة، إلى وجود تباينات داخل الكتلة الحاكمة بشأن طبيعة الخطوات المزمع اتخاذها وحدودها. فعلى سبيل المثال، يرفض حزب العدالة والتنمية منح عبد

الله أوجلان حق الأمل، في حين يبدي حزب الحركة القومية مرونة نسبية تجاه تحسين ظروف اعتقاله، من خلال توسيع نطاق الوصول إلى المحامين، وفتح قنوات اتصال منظمة، والسماح بالزيارات بصورة أكثر انتظامًا. أما فيما يتعلق برؤساء البلديات، فلا يعارض دولت بهتشلي عودتهم إلى مناصبهم، وقد استشهد بحالتي أحمد تورك، رئيس بلدية ماردين المنتمي إلى حزب المساواة الشعبية والديمقراطية، وأحمد أوز، رئيس بلدية إسنيورت في إسطنبول المنتمي إلى حزب الشعب الجمهوري، في حين لا يُظهر حزب العدالة والتنمية الحماسة ذاتها تجاه هذه الخطوة.

- **ويغيب عن التقرير تمامًا أي إجراءات متعلقة بالعدالة الانتقالية، سواء من خلال إعادة فتح التحقيق في الجرائم السابقة، أو الاعتراف الرسمي بها والاعتذار عنها، أو اتخاذ خطوات جبر الضرر، وبناء الذاكرة الجماعية، وتحقيق حق الحداد للأسر المتضررة. ويتسق هذا التجاهل مع موقف حزبي حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، الذين ينكرون وجود مشكلة كردية تاريخية ويكتفون بمعالجتها باعتبارها ظاهرة أمنية آنية تتطلب حلولًا قانونية محددة للوقت الراهن فقط. كما يعكس هذا التجاهل الطابع القومي لحزب الحركة القومية، الذي يرفض الاعتراف بالهويات الفرعية ومنحها حقوقًا مستقلة، ويفضل حصر أي معالجة للقضايا ضمن إطار القومية التركية العامة، بما يعكس إقصاءً واضحًا لأي مطالب ثقافية أو سياسية للأكراد خارج هذا الإطار.**
- **تضمن التقرير توصية تنص على ضرورة اعتماد مبدأ المحاكمة دون حبس احتياطي كقاعدة عامة،** التزامًا بالاجتهادات المستقرة لكل من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الدستورية التركية، مع التأكيد على أن الحبس الاحتياطي يظل إجراءً استثنائيًا لا يُلجأ إليه إلا في أضيق الحدود. ويبدو أن هذه الصياغة أدرجت استجابة لطلب المعارضة؛ إذ أن هذا المبدأ منصوص عليه بالفعل في المادة 19 من الدستور، بما يجعل إعادة التأكيد عليه في التقرير انعكاسًا لمشكلة في التطبيق، حيث إن الواقع يكشف عن استمرار ممارسة الحبس الاحتياطي في قضايا ذات طابع سياسي، كما في حالة رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو.
- **تُثار شكوك جدية بشأن قابلية تنفيذ بعض التوصيات الواردة في المحور السابع المعنون بـ «تعزيز الديمقراطية». فمع أن هذا القسم يتضمن توصية بتنفيذ قرارات المحكمة الدستورية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي قرارات يندرج ضمنها مبدأ «الحق في الأمل» لعبد الله أوجلان، فإن التقرير تجنب الإشارة الصريحة إلى هذا الحق، مكتفيًا بصياغة عامة وفضفاضة عن ضرورة الالتزام بكامل قرارات المحكمتين. وبهذا، يخضع مسألة التنفيذ لحسابات وتقدير الحكومة. وفي ظل سوابق تتعلق بعدم التنفيذ الكامل لبعض الأحكام رغم إلزاميتها بموجب المادة 90 من الدستور، يُرجح استبعاد منح أوجلان الحق في الأمل. ويعزز هذا الانطباع تصريح وزير العدل أكين غورليك لصحيفة حرييت في اليوم التالي للتصويت على التقرير، إذ أكد أن المحكوم عليهم بالسجن المؤبد المشدد في قضايا إرهاب لا يستفيدون من نظام الإفراج المشروط، وأن عقوباتهم تنفذ مدى الحياة، مشيرًا إلى أن أي تعديل لهذا الوضع يتطلب إصدار لائحة جديدة، وهو أمر يعود إلى البرلمان.**

- وفي السياق ذاته، تضمن التقرير نصًا يتكرر على لسان دوائر الحكم فحواه أن «نسبة تنفيذ تركيا لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي قبلت ولايتها القضائية الإلزامية، تبلغ نحو 90%، بينما يبلغ متوسط تنفيذ الدول الأعضاء في مجلس أوروبا قرابة 80%»، غير أن هذا النص يقدم بصورة انتقائية؛ إذ أن نسبة الـ 80% لا تعبر عن متوسط الدول الديمقراطية الإحدى عشرة المؤسسة للمجلس باستثناء تركيا، كما قد يفهم ضمنيًا، بل إن مجلس أوروبا يضم اليوم 46 دولة عضوًا تتفاوت من حيث الديمقراطية. ومن ثم، فإن نسبة الـ 90% لا تعكس مستوى أعلى من الالتزام بقرارات المحكمة، بقدر ما تُثير تساؤلات بشأن مصير الـ 10% المتبقية والتي غالبًا ما تتضمن القضايا ذات الطابع السياسي والذي تتجاهل معها الحكومة التركية التزاماتها الدستورية.
- **واتصالًا بما سبق أيضًا، يتناول التقرير مسألة عزل رؤساء البلديات المنتخبين وتعيين أوصياء بدلًا منهم، بالاستناد إلى اللوائح القائمة في قوانين الإدارة المحلية، معتبرًا أن معالجة هذه الإشكالية ممكنة من خلال تفعيل النصوص القائمة، غير أن الإشكال يتعلق بعدم التزام الحكومة بتطبيقها في بعض الحالات، ومن ثم فإن عدم تقديم التقرير آلية واضحة أو ملزمة تضمن تنفيذ هذه اللوائح أو تحد من السلطة التقديرية للسلطة التنفيذية في هذا الملف، يُبقي المشكلة قائمة ويترك مسألة تطبيق القوانين رهينة الإرادة السياسية.**
- كذلك، أوصى التقرير بإجراء تعديلات على قانون مكافحة الإرهاب، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون العقوبات، وقانون الانتخابات، وقانون الأحزاب السياسية بهدف توسيع الحريات، لكنه لم يحدد طبيعة هذه التعديلات أو المواد المطلوب تعديلها. ومن ثم، يصبح أي تعديل مستقبلي رهينًا برؤية أردوغان وحزب العدالة والتنمية، وبما يتوافق مع أهدافهما السياسية، كما من الممكن ألا يُجرى أي تعديل؛ إذ أن التقرير يظل وثيقة استشارية غير ملزمة.
- **تجنب التقرير الإشارة إلى أي تعديلات دستورية، وهو توجه مشابه لتقرير حزب الحركة القومية، ومختلف عن تقرير حزب العدالة والتنمية. ويمكن تفسير هذا التجنب بأنه يهدف إلى تسهيل التوافق خلال التصويت، خاصة أن تعديل الدستور لم يكن مطلبًا رئيسيًا للحزبين الرئيسيين في العملية، وهما حزب الحركة القومية وحزب المساواة الشعبية والديمقراطية؛ حيث اعتبره الأخير خطوة لاحقة ونهائية غير ضرورية في المرحلة الراهنة. كما يهدف هذا الموقف إلى إخراج العملية من دائرة الاتهام بأنها مجرد غطاء لخدمة الطموحات السياسية الشخصية لأردوغان من خلال تمرير تعديل دستوري يمنحه فترة رئاسية رابعة. وربما يعكس التجنب موائمة سياسية مع حزب المساواة الشعبية والديمقراطية، الذي يسعى لتجنب انتقادات قواعده الشعبية وأحزاب المعارضة، وعلى رأسها حزب الشعب الجمهوري، بشأن تورطه في صفقة سياسية محتملة مع أردوغان وحزب العدالة والتنمية؛ حيث يحرص على التأكيد المستمر أن تواصله مع الحكومة يقتصر على متابعة تقدم العملية ولا يعكس تغير توجهه السياسي.**
- **ولا يعني ذلك أن المرحلة المقبلة ستخلو من إمكانية تعديل دستوري، خاصة بعد حديث عديد من المسئولين الرسميين والشخصيات البارزة في حزب العدالة والتنمية مؤخرًا عن الاستعداد لمنح أردوغان ولاية رئاسية جديدة. وبينما يمكن تحقيق ذلك نظريًا عبر دعوة البرلمان لانتخابات مبكرة، فإن تعديل**

الدستور يظل أحد الخيارات المطروحة أيضًا، وتزداد فرص هذا السيناريو في ضوء التأكيد المتكرر لأردوغان على ضرورة وضع دستور جديد للمرحلة القادمة بعيدًا عما وصفه بدستور الانقلاب، فضلًا عن تصريح رئيس البرلمان واللجنة، نعمان كورتولموش، خلال جلسة التصويت على التقرير، بأن صياغة دستور جديد ليست من مهام اللجنة لكنها مهمة ومسئولية مشتركة يجب إنجازها؛ مما يشير إلى أن خيار التعديل الدستوري لا يزال قائمًا بقوة.

- **جاءت صياغات التقرير العامة منسجمة إلى حد كبير مع التيار القومي السائد، وهو ما انعكس في طابعها الفضفاض وغير المحدد؛ إذ تحدث عن ترسيخ الشعور بالعدالة والمساواة بين جميع شرائح المجتمع وضمان حصول كل فرد على فرص متكافئة، دون تحديد مضمون هذه المفاهيم أو شكل المساواة المقصودة أو الآليات الكفيلة بتحقيقها. كما استخدم عبارات من قبيل ضرورة مراعاة «الضمير العام والحساسيات الاجتماعية»، بما يوحي بحرص واضح على تجنب أي تعريفات قد تُفهم باعتراف صريح بهوية كردية ذات حقوق ثقافية أو سياسية مميزة.**

وفي السياق ذاته، لم يتضمن التقرير خطوات عملية تستهدف تغيير الثقافة المجتمعية أو معالجة الصور النمطية المتبادلة بين الأتراك والأكراد؛ مما يعني أن تقدم العملية على المستوى المؤسسي، لا ينعكس على المستوى الذهني والاجتماعي؛ حيث يبقى لدى قطاعات من الأتراك شعور بالتمايز والتفوق في إطار القومية التركية الجامعة، مقابل استمرار شعور قطاعات من الأكراد بالمظلومية التاريخية وعدم الاعتراف الكامل بهويتهم، وفي ظل غياب تدخلات لإعادة بناء الثقة وإعادة صياغة العلاقة المجتمعية، تصبح العملية معرضة لإعادة إنتاج أسباب التوتر ذاتها.

لمزيد من القراءة
يمكنكم زيارة مكتبة المركز
مكتبة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية